فرضت ديناميات العلاقة بين السلطة السياسية الحاكمة وظاهرة الرأي العام:

تتحدد ديناميات العلاقة بين السلطة السياسية وظاهرة الرأي العام بمجموعة من الأنشطة والأنظمة السياسية الموجهة عبر آليات ووسائل متنوعة من قبل الطرف الأول إزاء مختلف مراحل تكون ظاهرة الرأي العام الطرف الثاني بحيث يتم إنتاجها وإعادة صناعتها ويتحكم في هذه العملية متغيرات ثلاثة: طبيعة السلطة والأشكال التي تتخذها - نوعية المرحلة التكوينية التي يمر بها الرأي العام بصدد المشكلة المثارة - ثم طبيعة هذه القضية أو المشكلة وموضعها في أجندة أولويات كل من السلطة السياسية والرأي العام

نستطيع القول أن السلطة السياسية تتدخل في مراحل تكون الرأي العام التي نميز بصددها بين أربع مراحل هي:

(١) مرحلة إدراك المشكلة أو القضية محور ظاهرة الرأي العام: تولد ظاهرة الرأي العام وتتبلور عبر توافر المعلومات المناسبة كمّاً ونوعاً وتوقيتا عن قضية أو مشكلة ما، عندئذ تتحول إلى قضية مثارة، وفي هذه المرحلة يمكن للسلطة السياسية الحاكمة أن تتدخل عبر سياسة حجب المعلومة المطلوبة عن القضية المثارة أو احتكارها أو تشويهها أو التلاعب في طريقة أو توقيت إذاعتها وبثها، الأمر الذي يترتب عليه إحداث نوع من التشويه الإدراكي أي لشاشات الإدراك الفردية والجماعية للرأي العام... وتلك نقطة البداية المهمة في عملية تشكيل الرأي العام وصناعته التي تتضمن درجة من درجات التحكم فيها من المنبع والأصل: أي تمنع تشكيله في الاتجاه الصحيح أو تحرفه منذ البداية.

ولا يتحقق الإدراك فقط بوصول المعلومات التي يتم استقبالها، والذي يعبر عنه على مستوى الجماعة بحق الاتصال، ولكن لا بد أن يتم الإدراك عبر شاشات نظام القيم الفردي والجماعي أيضا، وبالتالي فالهيمنة على الرأي العام

تتحقق - داخليا وخارجيا - عبر منطقين متكاملين الرقابة والتحكم في تداول المعلومات والصور من ناحية، والتلاعب في البناء القيمي عبر الغزو الحضاري والثقافي من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي سنتناوله فيما بعد.

وتختلف طبيعة العملية حسب طبيعة السلطة السياسية الحاكمة داخليا: هل تنتمي إلى النمط الديمقراطي التعددي أو النمط الشمولي، بدرجاته وأنواعه المختلفة؟ وبالتالي تتعدد أنظمة الرقابة وأنواعها؛ وأشكالها، ودرجاتها؟ أو السلطة السياسية المهيمنة خارجيا؛ طبيعتها، ونظرتها للآخر؟ ونظام القيم الخاص بها؟ وطبيعة الرسالة الحضارية التي تؤمن بها وتسعى لتقديمها للبشرية حتى ولو من باب الدعاء ... إلخ.

يتفق هذا الأمر مع التحليل على المستوى العمقي لظاهرة الرأي العام، ومع التعريف الإختباري لها، بإعتبارها تفترض معرفة مسبقة بالمشكلة أو بالقضية التي أثارت الرأي العام وقدرا من الإحاطة بجوانبها المختلفة.

وهكذا يفترض تشكيل ظاهرة الرأي العام وصناعتها في هذا المستوى تعاملا سلطويا من شقين:

١. ممارسة عملية الرقابة السياسية عبر الكثير من الآليات، والأدوات.
٢. ممارسة إعادة تشكيل الطابع القومي عبر التسميم السياسي للإطار الفكري، والقيمي والعقيدي بآليات، وأدوات تختلف نوعيا عن الأولى.

ويلاحظ أن المستوى الثاني يحدد نوعية الاستجابة للمستوى الأول من مستويات عملية تكوين الرأي العام وصناعته فمعرفة النظام القيمي يحدد نسبيا كيفية التفاعل مع المعلومة، وكما أنه من جانب آخر يتعين معرفة كيفية التحكم في النظام القيمي داخليا، والتلاعب به واختراقه خارجيا؟؟

(٢) مرحلة التفاعل والحوارات والنقاشـــات وتحديد البدائل المختلفة للتعامل مع قضـــية الرأي العام: تتميز هذه المرحلة بتداول النقاشـــات والحوارات بين وجهات النظر المختلفة والمتباينة، حتى تصـل إلى درجة من التفاعل والصـراع الذي يحدد أوجه الخلاف بين الآراء في توصـيف المشـكلة أو القضـية، ومن ثم تحديد الحلول أو الوســائل التي يتم من خلالها التعامل معها، ويعد التمييز أو الاختلاف الواضـح بصـدد جوانب المشـكلة مسـاحة يحدث الانقسـام في كتلة الجماهير بين أغلبية وأقلية وقد تتدخل السلطة السياسية الحاكمة كطرف أساسـي في الحوارات والنقاشـات وتدير دفتها بوضـوح وصـراحة أو تفعل ذلك من وراء سـتار ومن خلال مجموعه من الوكلاء لكي تؤثر على عملية تكون الأغلبية والأقلية حجماً ومضموناً ونوعية ... إلخ.

(٣) مرحلة تبلور الرأي العام وظهوره في شكل الأغلبية والأقلية: تشـهد هذه المرحلة تبلور الأغلبية والأقلية بصـدد القضـية المثارة وظهورها، وتتحدد أدوار السلطة السياسية الحاكمة في هذا المستوى بمقدار هيمنتها على أجهزة الإقناع أو القمع الفكري، - والتي يسميها بعض المحللين "الأجهزة الأيديولوجية للسلطة" - وأحيانا قنوات السـلطة السـياسـية، وهي تمارس هذه الأدوار من خلال تقنيات الدعاية السياسية، وسوف نقدم فيما بعد أحد النماذج الدعائية لتشكيل الرأي العام وصناعته عبر أنماط الخطاب الاتصالي.

(٤) النتائج العملية والسـياسـية للرأي العام قبل إختفاء المظاهر المعبرة عنه: تعتبر هذه المرحلـة الخـاتمـة في حركـة ظـاهرة الرأي العـام، والتي يتحول إلى أشكال من الأفعال السياسية عبر القنوات المختلفة التي يتيحها كل نظام سياسـي حســب طبيعته وطبيعة النمط الحضــاري الذي ينتمي إليه؛ ففي النظام التعددي مثلا نلاحظ أنـه بعد أن تؤول الأغلبية إلى الظهور ننتقل إلى مرحلـة تـأســيس السـلطة السـياسـية بجميع عملياتها وديناميتها على الرأي العام عبر منطلقات ثلاثة: التعديل، أو الإلغاء ، أو الإرســاء لقانون أو لقرار أو لإجراء أو لسـياسـة

معينة، أو لقاعدة سلوكية جديدة، ومحددة، ويظهر هذا المستوى من خلال العديد من الأدوات والآليات التي تختلف من حالة إلى حالة أخرى - حسب نوع المشكلة أو القضـــية التي أثارت الرأي العام، ولكن المســـألة دائما تكون من خلال قيام السلطة السياسية الحاكمة بوظيفتها الأساسية وهي عملية التخصيص السلطوي للقيم، ويتجلى ذلك مثلا في المؤســـســـة التعليمية من خلال وضـــع منهج تعليمي محدد..، أو في المؤســـســـة الإعلامية عبر تخطيط حملة إعلامية محددة. أو في المؤسسة التشريعية بسن قوانين محددة لعلاج حالة خاصة أو حالة مطروحة، على أن البعض لا يدخل هذه المرحلة ضـــمن نطاق اهتمام دراســـة الرأي العام، ولكنه يعتبر مرادفا لمفهوم آخر هو الإرادة الشعبية، وإن كنا لا نتفق جزئيا - مع التحليل النظري لهذا الاتجاه - إلا أنه يرى أن هذه المرحلة تعبير عن النتائج السياسية أو العملية لفعل أو إعمال الرأي العام، ومن هنا يهتم بها من هذا الجانب

نماذج من الخبرة السياسية المصرية لعلاقة الرأي العام والسلطة:

يرى الكثير من الباحثين أن التاريخ معمل تجارب للعلوم الإنســـانية والإجتماعية وعليه فإن "النموذج التاريخي" هو الآداة المنهجية التحليلية التي تقوم على إمكانية اقتطاع أي حدث ذي دلالة من سياقه التاريخي والقيام بدراسته وفق ضوابط منهجية معينة مما ينتج رصيد من معرفة سنن الممارسة والحركة التاريخية وقوانينها، وهناك وظيفة منهجية أخرى للنموذج التاريخي حيث هناك إمكانية للتجربة والقياس بالنسبة للأحداث والوقائع التاريخية المتشابهة، وبالتالي فإن الحديث عن النموذج التاريخي في علاقة الرأي العام في مصـــر بالســـلطة الســـياســـية هي تجريد لخبرة معينة تكوِّن نســـق متكامل يمكن اعتباره نموذجا مرجعيا لمقارنة ورؤية الواقع.

والخبرة التاريخية التي ســـنتناولها هنا تنتمي للخبرة المعاصـــرة والحديثة للعلاقة بين السلطة والرأي العام وهو النمط الذي تقدمه حركة يوليو ١٩٥٢.

حركة يوليو ١٩٥٢ تعد نقطة تحول تاريخية في التاريخ المصـــري الحديث، فقد كانت حركة الجيش في ١٩٥٢ إنتقالا بالبلاد من وضـعية إلى وضـعية أخرى مخالفة لها بصـدد طبيعة النظام السـياسـي وتوجهاته في التعامل مع الرأي العام والقوى المجتمعية المختلفة

ونموذج حركـة يوليو يقـدم ثلاثـة أنمـاط في خبرة التعـامـل مع الرأي العـام المصـري، يترجم كل نمط منها طبيعة السـلطة السـياسـية الحاكمة وإدراك القيادة السياسـية للرأي العام، ومنطق التعامل معه بالإضـافة إلى طبيعة القضـية التي تم من خلالها تحريك قوى الرأي العام المصـــري والمناخ العام الذي يجري في إطاره عملية التعامل معه، وهذه الأنماط الثلاثة هي:-

- **أولا:** نمط منه الرأي العام وصفه والذي عَرِفَته الفترة الناصرية
- **ثانيا:** نمط التلاعب بالرأي العام والذي عَرِفَته الفترة الساداتية
- **ثالثا:** نمط تحييد الرأي العام وهي ما عَرِفَته فترة مبارك

أولاً: نموذج تعبئة الرأي العام (١٩٧١-١٩٥٢):

قامت حركة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كإنقلاب عسـكري على الحكم تعبيرا عن رفض الجيش لما وصـلت إليه أوضـاع البلاد عامة والجيش خاصـة ولتتبنى اسـتكمال الاسـتقلال الوطني ولتوسـيع عملية التحديث وتنشـيء الدولة العصـرية إضافة لإصلاح أحوال المجتمع ومحاربة الفساد (وهذا حسب بياناتهم الأولى)

<u>القضية المحورية</u> التي أثارت قوى الرأي العام المصـري وشكلت أسس التحرك العملي:-

يمكن رصـد بدايات الأحداث التي بلورت القضـية التي أثارت الرأي العام المصـري منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام الحركة، وهو موضـوع الجلاء الإنجليزي وانتشـار الفسـاد، وهذه القضـية كانت محور الأحداث العنيفة

التي سبقت قيام حركة يوليو ومهدت لها وقد تطور مطلب الاستقلال بوصفه الحل الذي تقدمه قوى الرأي العام المصري للقضية الوطنية فلم يعد الاستقلال السياسي مجرد إجلاء الإنجليز عن مصر وإنما صار تحريرا للإرادة السياسية الوطنية من الضغوط الخارجية المفروضة عليها ورفضا لمعاهدات الدفاع المشترك مع القوى الكبرى، واتساع نطاق "الاستقلال الوطني" وساهم في ذلك ظهور القضية الفلسطينية التي هزت وجدان الرأي العام المصري وبدأ توجه الوطنية المصرية نحو إيجاد صيغة لتجميع القوى والأقطار العربية في إطار فكرة الوحدة العربية، وبدأت قوى الرأي العام المصري تدرك أن قضية الاستقلال التي تحقق بشكل جاد لإزاحة الهيمنة الأجنبية على الاقتصاد المصري، وعلى مدى الثلاثينيات والأربعينيات بدأت بعض قوى الرأي العام المصري تدرك أن القوى التي سيطرت على ثورة ١٩١٩ م تعكس توجها علمانيا صبغ فكرة الاستقلال السياسي بهذه الصبغة العلمانية وحصرت فكرته في كونه جلاء للمحتل الأجنبي بقصد "بناء مجتمع جديد على صورة المجتمعات الغربية" ومن هنا بدأت تظهر الحركة الاسلامية تؤكد على الهوية والمرجعية الاسلامية للحركة الوطنية والتي بدونها لا يثبت الشعور بالتميز العقدي الحضاري

واستمرت الأوضاع في نهاية الأربعينيات تفصح عن حالة من الإحباط والإضطراب وذلك إزاء رفض الانجليزمنح مصرالاستقلال الحقيقي وهزيمة الجيش المصري في حرب فلسطين وفساد القيادة السياسية للبلاد وقد تفاقمت الأوضاع وجرت الأحداث بسرعة حتى استحكمت القضية الفلسطينية ووصلت في نهايات ١٩٥١-١٩٥٢ إلى أزمة سياسية حادة في ظل عجز الحركة الوطنية عامة والاسلامية خاصة عن أن تحل محل القوى المسيطرة على الحكم بسبب غياب إرادة المواجهة لدى قيادة الحركة الإسلامية، وغياب تصور الصراع وطبيعته وعدم القدرة على إدارته.

في إطار هذه الأجواء من الأزمة الشاملة من التعامل مع القضية الوطنية ظهرت حركة الضـــباط الأحرار في الجيش المصـــري، وقد تواجد في داخلهم مختلف التيارات السياسية التي راجت بين الشباب المصري ذلك الوقت، وهم يرتبطون بجامع "الانتماء إلى المؤسسة العسكرية" وفي ظروف الأزمة السياسية جرت حركتهم التي انتهت بالسيطرة على جهاز الدولة، وبرغم أن المطالب التي اتفقوا عليها وأعلنوها من المباديء الستة بعد نجاح الحركة كانت بمثابة ترجمة لمفهوم الاستقلال الشامل الذي تكلمنا عنه، فإنها كانت تنظر إلى الجماهير بتوجس.

ممارسات سلطة يوليو بصدد تشكيل الرأي العام المصري:

نستطيع في هذه الفترة رصد الكثير من الأزمات التاريخية التي واجهت سلطة ثورة يوليو وقامت بعملية صـــناعة الرأي العام ومنها أزمة مارس ١٩٥٤، وأحداث ٩-١٠ يوليو ١٩٨٧ م

١. أزمة ١٩٥٤ م وإعادة تشكيل الرأي العام المصري:

تعد أزمة مارس نقطة تحول خارقة بمختلف ما بعدها كما كان ســـائدا قبلها سلبا وإيجابا، فقد كانت خيارا بين توجهين للحركة السياسية المصرية وكانت حاســـمة في اختيار أحدهما فقد كانت الحركة الوطنية عامة تتبنى الديمقراطية كطريقة لتنظيم جهاز الحكم، وكانت الحركة الإســـلامية تتبنى قضـــية التميز العقائدي والحضاري من خلال الهوية والمرجعية الإسلامية.

وحيث أن حركة يوليو وهي تنتمي إلى المؤســـســـة العســـكرية من داخل جهاز الدولة رأسا من غير الطريق الديمقراطي، أضف إلى ذلك حسم الحركة منذ وقت مبكر قضية وجود الاسلاميين في قيادة الحركة مما حسم اختيارات الحركة سواء في تبني الديمقراطية والحريات أو تبني المرجعية الإســـلامية كإطار مرجعي للدولة ولكن هذه النتائج احتاجت لعامين بعد ١٩٥٢ ليبدوا آثارها واضـحة، حيث أنه حتى عام ١٩٥٤ م لم يكن قد تبين الوجه الواضـــح لرجال الحركة إلا كوعود

كتاريخ سابق، وكانت معاهدة ١٩٥٤ بين مصر وإنجلترا مما خيب آمال الكثيرين من رجال الحركة الوطنية وقوى الرأي العام في ذلك الوقت بسبب ما تضمنته في إمكان عودة القوات البريطانية لمصر إذا ما تهددت الحرب في الدول العربية وتركيا فلم تكن المعاهدة مما يكفي للإطمئنان للتوجه الوطني للقيادة الجديدة ولكن ما لبث هذا الأمر أن تحقق للرأي العام في عام ١٩٥٦ بتأميم القناة وإلغاء معاهدة ١٩٥٤، وما تلاها من أهداف معروفة ومنها كان انفصال جانب تحقق السياسات الوطنية عن جانب تنظيم الحكم بأسلوب ديمقراطي يعتمد أساسا على ما تفرزه قوى الرأي العام المصري وبالتالي فقد افتقد النظام مشاركة حقيقية للرأي العام المصري في سياساته وانجازاته التي كانت نتيجة سياسات أفراد وقراراتهم الفردية بالأساس.

وعلى الجانب الآخر نشطت الدعاية الناصرية لتعبئة جماهير الرأي العام المصري وسوقهم في مظاهر التأييد لكل القرارات السياسية الصادرة في ذلك العهد، وفي نفسه كانت آلة الهيمنة والرقابة تفرض عليهم وعلى عقولهم عدم معرفة سوى القدر اليسير من الحقائق السياسية والمجتمعية في إطار رقابة أجهزة المخابرات وقد استمر هذا الوضع سائدا ومسيطرا على الفكر والممارسة السياسية في مصر، ما دامت المضامين السياسية رغم أنها قد تحققت، وفي هذا الإطار ابتدعت دعاية تلك الفترة مفهوم "الديمقراطية الموافقة"، لكي يكون بديلا عن (ديمقراطية المشاركة ما دامت الجماهير "موافقة") في تلك الانجازات الوطنية المزعومة للقيادة السياسية وباعتبار أن الشرعية السياسية هي رضا المواطنين.

فإنه لا حاجة للمشاركة الفعلية لقوى الرأي العام المصري عبر انتخابات أو غيرها

٢. أزمة مظاهرات ٩-١٠ يونيو ١٩٦٧ م ودلالتها:

عقب الهزيمة القاسية في ٥ يونيو ١٩٦٧ قام عبد الناصر بإلغاء بيان التنحي المشهور، فكان أن خرجت جماهير غفيرة من الرأي العام المصري تعلن تمسكها بقيادة عبد الناصر رغم الهزيمة، وبالرغم من أن البغدادي وغيره يؤكد أن تنظيم الاتحاد الاشتراكي - وهو أحد أدوات النظام الناصري في تعبئة الجماهير خلف سياسات النظام وهو الذي حرك هذه المظاهرات، إلا أن آخرين كجمال حماد الذي كان محافظا لكفر الشيخ وقتها - مع إقراره لهذا الأمر فهو يؤكد أن هناك جماهير كثيرة تحركت من تلقاء نفسها والبعض من المحللين يفسر هذا التحرك الجماهيري بأنه حالة من الطفولة السياسية في حالات اليتم السياسي بفقدانه ويرى البعض الآخر أن هذه حالة من حالات الجيشان العاطفي الجماعي من شعب إزاء قيادته السياسية لا يمكن إرجاعه لأسباب موضوعية حقيقية، والواضح أن عبد الناصر كان يدرك تماما الأثر الذي سيحققه البيان في الجماهير وهو ما عبر عنه حسين الشافعي - نائب رئيس الجمهورية وقتها - أن عبد الناصر كان لاعبا سياسيا ماهرا يدرك الأثر الذي سيحدثه خطابه في الجماهير، وهذه الهزيمة كشفت عن أن الخلل الحقيقي والذي أنتج هذه الهزيمة كان يتعلق بطريقة بناء الدولة وتنظيم المجتمع على أسس لا تكفل مشاركة قوى الرأي العام وبناء التنظيمات الشعبية الحقيقية القادرة على تغذية هذا البناء ودعمه، وهذه النتيجة ظهرت من البداية بشكل هدامي وغير محدد منذ يوليو ١٩٦٧ حتى فبراير ١٩٦٨ ، حيث حدثت المظاهرات الواسعة كرد فعل للأحكام المجحفة الصادرة بحق قادة الطيران واعترف النظام السياسي بالخلل التنظيمي في الدولة والمجتمع في بيان مارس ١٩٦٨، ولكن اتضح بعد ذلك أن هذا البيان كان مجرد تهدئة للرأي العام وعلى أية حال لم يتم إجراء أي تعديل جوهري في نظم الدولة والمجتمع خلال السنوات التالية حتى ١٩٧١ م بل لعل السلطة الفردية قد صارت أكثر تفردا بعد تصفيته لمراكز القوى التي كانت مشكلة في القوات المسلحة على يدي عبد الحكيم عامر ورجاله.

<u>طبيعة القوة القائدة لتحرك الرأي العام المصري ١٩٥٢ وإدراكها له:-</u>

القوة القائدة لتحرك الرأي العام في ١٩٥٢ هي الضـــباط الأحرار وكانت أهم سمات حركتهم هي:-

١. كانت اســتجابة لروح العداء الاســتعماري البريطاني، وكانت تنازع الحركة اتجاهان أما الانضـمام إلى الأحزاب القائمة أو حصـر الحركة السـياسـية لهم على مؤسستهم العسكرية ومع الوقت رجح الإختيار الثاني
٢. كونها حركة في نطاق بعيد عن الحركة الجماهيرية جعل رؤيتها للتغيير تنحصر في وسيلتي الاغتيالات أو الانقلاب وتأرجحت الحركة بين الوسيلتين حتى تقرر القيام بالإنقلاب العسكري عشية ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م
٣. استغلال الضباط وضعهم الوظيفي بالجيش إما في فاعلية التحرك وهذه سمة عامة تظهر في كل حالات التحرك الســـياســـي للمؤســـســـات العســـكرية "الانقلابات العسـكرية"، فالحركة لا تقوم بالشـعارات أو البرامج السـياسـية التي ترفقها الأحزاب لتحريك الجماهير وقوى الرأي العام، وإنما عن طريق"الأمر الإداري" هي إظهار علامات الخضـــوع الرئاســـي في شـــكل تعليمات تنفيذية محددة توكل إلى كل فرد أو جماعة ضـــعيفة دون إدراك المأمورين للهدف العام وراء ذلك، ومن هنا نلاحظ حرص مخطط الحركة على أن يجذبوا بعض أصـــحاب الرتب بغيره نســبيا لملأ فراغ ما في عملية التنفيذ وبهذا جميعه أمكن تحريك القوى المؤثرة للمؤسسة العسكرية وبالقدر الذي مكن من الإنجاز المطلوب في صورة التنفيذية الملموسة
٤. إدراك القيادة لدور الرأي العام المصـــري في علاقة الســلطة الســياسـية في البيانات الأولى التي صـــدرت في أول أيام الحركة مما يفصـــح عن إدراكها لدور الرأي العام المصري ولنمط علاقتها السياسية به، فهي قامت نيابة عنه تفكر وتعمل له، فقد كانت تناشـــد الجماهير أن تخلد إلى الهدوء والســـكينة والنظام دون دعوة للتحرك ، ودون طرح أهداف ســياســية محددة يمكن أن تســاهم الجماهير في صــنعها مع القيادة، وقد جاء في البيان الذي أذيع يحمل

نبأ تنازل الملك عن العرش في ٢٦ يوليو ١٩٥٢ م "لإن نجاحنا للأن في قضية البلاد يعود أولا وأخيرا إلى الهدوء والسكينة، إنني أتوسل إليكم أن تستمروا في إلتزام الهدوء التام حتى نستطيع مواصلة السير بقضيتكم في أمان"

وتفصح القيادة الناصرية عن رؤية متشككة في فاعلية الرأي العام المصري، فذكر في فلسفة الثورة ما يلي "و لقد كنت أتصور قبل ٢٣ يوليو أن الأزمة كلها متحفزة متأهبة وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور فتندفع الأمة وراءها صفوفا متراصة منتظمة تزحف زحفا مقدسا إلى الهدف الأكبر .....و كنت أظن أن دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بضع ساعات ويأتي بعدها الزحف المقدس للصفوف المتزاحمة المنتظمة إلى الهدف الكبير ... ثم فاجئني الواقع بعد ٢٣ يوليو، قامت الطليعة بمهمتها واقتحمت سور الطغيان وخلعت الطاغية، ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المزاحة المنتظمة إلى الهدف الكبير ..و طال انتظارها ... لقد صارت جموع ليس لها آخر .. ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال ... ما كانت الجموع التي صارت أشياعا متفرعة، وفلولا متناثرة ... وتعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير ... وبدت الصورة يومها قاتمة مخيفة تنذر بالخطر"

والواقع إنها تتمة لما حدث للشعب المصري ولقوى الرأي العام المعبرة عنه تسلل الرعب في النفوس بالتدريج ومع الرعب والخوف ظهرت السلبية والنفاق، والتحدث بلغتين، وجهر المرء بعكس ما يؤمن به من آراء وفقد الإنسان المصري قدرته على الرفض والاعتراض، كما فقد ملكة التفكير العقلي المتزن، إذ كان القمع مصحوبا بحملة دعائية منظمة قائمة على أسس "علمية" مدروسة تستهدف في نهاية الأمر ألا يكون هناك سوى رأي واحد، وألا يسمع الناس إلا وجهة نظر واحدة، تظل تردد وتكرر المرة تلو المرة إلى أن يصدقها كل من كان يقاومها ولم يكن مقتنعا بها في مبدأ الأمر، لقد أصبح الإنسان المصري من فرط خوفه

وانكماشه يقبل أوضاعا ما كان يقبلها من قبل فأصبح يقبل باستسلام فكرة وجود قانونين، قانون للمحكومين وقانون للحاكمين، وهذا الوضع - وجود مثل هذين القانونين - قد يوجد في بعض الفترات التاريخية، ولكن أخطر الظواهر في التجربة الناصرية هي أن الناس أصبحوا بالتدريج يقبلون بهذه الإزدواجية بوصفها أمرا طبيعيا ولا يعلقون عليها وكأنها من طبيعة الأشياء، ولعل هذا هو التخريب الداخلي لنفسية المصري وعقله، فالمشكلة لم تكن انتشار مظالم واستثناءات، بل كانت في خلق نوع من اعتياد الانسان المصري عليها إلى حد أنه أصبح يراها شيئا طبيعيا، وبحيث يعتد الإحساس بالظلم، وتحول الاستثناء إلى قاعدة لا بد من قبولها بإستسلام.

والنتيجة النهائية للتجربة الناصرية - على المستوى الفردي - هي أن الفرد حتى لو فكر فلن يجدي تفكيره شيئا فالأمور تسير دائما كما يريد أصحاب السلطة، وعلى المستوى الجماعي فإن آلة القمع قائمة ومستعدة والشعارات التبريرية جاهزة فلا صوت يعلو فوق صوت المعركة لإخماد كافة الأصوات التي لا تنخرط في القطيع الذي تحول إليه سلوك الرأي العام المصري.

<u>الدلالات الأساسية لعلاقة السلطة السياسية الحاكمة في الفترة الناصرية بالرأي العام:</u>

يمكن الخروج من دراسة هذا النموذج والنمط بالدلالات التالية:-

١. الدلالة الأولى: تم الدمج عمليا بين السلطتين التشريعية المفترض أنها ممثلة للرأي العام والمحكومين والسلطة التنفيذية الممثلة للحاكمين، فقد استوعبت السلطة التنفيذية الوجود المستقل للمجلس التشريعي، وبذلك انتهت عمليا فعالية الرأي العام المصري كما رأينا.. أما بالنسبة للسلطة القضائية فقد تضمنت دساتير ١٩٥٦ - ١٩٥٨ - ١٩٦٤ م نصوصا تمنع التقاضي بالنسبة لبعض مجالات نشاط الدولة مما عرف بنظرية أعمال السيادة في الفقه الدستوري، وأخرى تقضي بتشكيل محاكم خاصة عسكرية أو محاكم لأمن

الدولة تحكم في أنواع معينة من القضـايا غالباً ما كانت تلك القضـايا المتعلقة بالرأي العام ....

٢. الدلالة الثانية: المركزية الشـديدة في بناء أجهزة الدولة حتى قمة الهرم الذي يتمثل في شــخص رئيس الجمهورية، وقد منح جهاز الإدارة وظائف تتخطى حدود وظيفة التنفيذ الأصلية المنوطة به، فأوكل له رسم السياسات وتقريرها كنتيجة لازمة لارتباط الوظائف التشريعية والتنفيذية واندماج سلطات الدولة، وتم ذلك بعيدا عن إشــراك فعلي للرأي العام أو اســتجابة لمطالبه، كما جمع القائم على رأس الدولة سلطات تقرير السياسـات وتشريعها وتنفيذها، وظهر كمصـدر للشرعية ومنبعا للسلطة السياسية على نطاق المجتمع كله، وتشكل الهيكل التشريعي على أساس من هذه السلطات المركزة.

٣. الدلالة الثالثة: اسـتغناء التنظيم السـياسـي للدولة والمجتمع عن مبدأ الحزبية في عمومـه - ســواء تعدد الأحزاب أو الحزب الواحـد - فقد فرضـــت الضرورات السياسية نفسها على الضباط وحركتهم فصار جهاز الدولة معهم هو الجهاز السـياسـي والإداري معا، ولم يوجد بعده تنظيم سـياسـي حزبي له ذاتيته المتميزة عن الدولة، أو مكنة الإمســاك بزمامها، بل العكس هو ما حدث، إذ تركزت السلطات في جهاز الدولة وتركزت فيه الوظائف السياسية المختلفة، ودارت التنظيمات السياسية الشعبية في فلكه بكل ما لذلك من آثار على الرأي العام المصري.

٤. الدلالة الرابعة: تجســـدها النجاحات الدعائية والإعلامية؛ فقد كانت الدعاية الناصــرية ناجحة إلى حد بعيد في ربط الناس بالســياســات المطبقة حينذاك، والتي كانت في أبعادها الخارجية موجهة سياسيا ضد الاستعمار الأجنبي وما قام بإنشـائه من تكتلات معادية، مع طرح فكرة الوحدة العربية على الصـعيد الإقليمي، وموجهة في الداخل لإجراء قدر من التنمية الإقتصــادية مصـحوبة بقدر لا بأس به من عدالة التوزيع، لكن الذي ظهر بعد ١٩٦٧ م أن النظام

الذي بناه عبد الناصر لم يستطع الحفاظ على فعالية سياساته، ولا أن يحمي استقلال البلاد أو أن يحافظ على مشروع الاستقلال الوطني ككل، وكانت السلبيتان الأساسيتان في هذا الصدد هما:

- الأولى: مسألة ابتعاد بناء الدولة والسلطة عن القيم والإجراءات الديمقراطية
- الثانية: مسألة غياب الهوية والمرجعية الإسلامية.

ومع هزيمة ١٩٦٧ م انكشف هذا الوضع وبدأت قوى المجتمع السياسية والإجتماعية تطرح مواقفها وتوجهاتها باحثة عن صياغة جديدة لمشروعها، ولكن التساؤل الذي يجدر طرحه في هذا المقام هو مدى استمرارية النجاحات الدعائية في رسم صورة ذهنية معينة لدى قوى الرأي العام المصرية،

فوفقا للمقولة السياسية الرائجة إنه يمكن خداع بعض الناس بعض الوقت ولكن لا يمكن خداع كل الناس طوال الوقت، فتجربة الدعاية الناصرية والتي قامت بدرجة كبيرة من النجاح - في إطار سلطة شمولية - بعملية صناعة للرأي العام المصري ونوع من غسيل المخ الجماعي تحتاج دراسة مفصلة في حقيقة الأمر ولو في إطار مقارن مع تجارب دعائية أخرى أثبتت الأحداث بعد فترة فشلها من قبيل: تجربة الدعاية النازية، والفاشية، والسوفيتية، الأمر الذي لا مجال للتعرض له في هذا الموضع، ولكن الأمر الجدير بالملاحظة أنه برحيل القيادة الكاريزمية لعبد الناصر تراجعت معظم شعاراتها وسياساتها بشدة حتى أن البعض تحدث بعد إنقضائها عن عودة الوعي؛ الأمر الذي يثير على أوسع نطاق التساؤل حول مدى استمرارية نجاح السياسات الدعائية لأنماط السلطة السياسية الشمولية بشكل تنظيري عام

٥. الدلالة الخامسة: عرفت هذه الفترة وجسدت ظاهرة الزعامة الملهمة "الكاريزمية" والتي جمعت الجماهير وحولتها إلى قوى لا يستهان بها؛ مما جعلها قادرة على الإستمرار في التوكيد على النداء الحركي للإستقلال، وذلك ليس في الشارع المصري وحده، وإنما في الشارع العربي أيضا، فصار قوة محتشدة، ومعبأة لصنع المستقبل، ولكن القيادة التي خرجت من المؤسسة العسكرية عجزت عن إقامة الأمة، فاستمرت بديلة عنها، واستفحلت المؤسسة الإدارية بجناحيها المدني والعسكري بديلا عن الأمة في القيام بأدوارها الحقيقية.

الأستاذ وائل توفيق محمد
باحث في التاريخ والحضارة
drwaeltm.blogspot.com
fb.com/drwaeltm